

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

1983



التقرير السنوي
والبيانات الحسابية الختامية
للسنة المنتهية في
31 كانون الاول (ديسمبر) 1983





المركز الجديد لصندوق النقد العربي



يغزى القلبنا رقة من سحرها يدجى غفلا

انشئ صندوق النقد العربي بموجب اتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر عام 1396 هجرية الموافق للسابع من نيسان (أبريل) عام 1976 ميلادية ، ويهدف الصندوق الى المساهمة في تحقيق ما يأتي :

- « أ - تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء .
- ب - استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء .
- ج - ارساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء .
- د - ابداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الاعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي الى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .
- هـ - تطوير الاسواق المالية العربية .
- و - دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة .
- ز - تنسيق مواقف الدول الاعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .
- ح - تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية .»

أعضاء الصندوق

المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان الديمقراطية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية ، جمهورية مصر العربية¹ ، المملكة المغربية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فلسطين .

1 علقت عضوية مصر في الصندوق بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (2) لسنة 1979 .

السادة رئيس واعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني أن أرفع ، بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي
اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، لمجلسكم الموقر التقرير
السنوي عن أعمال صندوق النقد العربي وأوضاعه المالية للعام
المنتهي في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1983 ، وذلك وفقا للمادة
الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق .

سعيد أحمد غباش

رئيس الصندوق

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

نيسان (أبريل) 1984

محتويات التقرير

رقم الصفحة	القسم الأول : نشاط الصندوق
9	مقدمة
9	أولا : دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء
14	ثانيا : النشاط الاستثماري
16	ثالثا : تشجيع وتنمية التبادل التجاري
19	وتيسير المدفوعات بين الدول العربية
21	رابعاً : المعونة الفنية في المجالات النقدية والمصرفية
24	خامساً : التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية
24	سادساً : تطوير الأسواق المالية العربية

القسم الثاني : الأوضاع المالية للصندوق

26	أولا : موارد الصندوق المالية
26	ثانيا : القروض
27	ثالثا : الميزانية
28	رابعاً : الدخل والانفاق
29	خامساً : البيانات الحسابية الختامية
30	أ - الميزانية العمومية
31	ب - بيان الدخل والانفاق
32	ج - بيان مصادر واستخدام الأموال
33	ايضاحات حول البيانات الحسابية الختامية
37	تقرير مراقبي الحسابات
39	سادساً : البيانات الحسابية الختامية لصندوق التقاعد
40	أ - الميزانية العمومية لصندوق التقاعد
41	ب - بيان إيرادات ومصروفات صندوق التقاعد
42	ج - بيان أموال صندوق التقاعد
43	تقرير مراقبي الحسابات

الملاحق (أ)	جداول قروض الصندوق	رقم الصفحة
	1 - القروض التي منحها الصندوق	46
	2 - أنواع القروض التي منحها الصندوق	48
	3 - قروض الصندوق موزعة على السنوات 1978 - 1983	49
	4 - قروض الصندوق بحسب الدول المقترضة	50
	5 - بيان الاكتتاب المدفوع والقروض الممنوحة	51
	6 - أسعار الفائدة التي يتقاضاها صندوق النقد العربي	52
	7 - نشاط المعونة الفنية : التدريب - 1983	53

الملاحق (ب)	جداول عامة	رقم الصفحة
	1 - رأسمال الصندوق المدفوع والمكتتب به	47
	2 - تكوين مجلس المديرين التنفيذيين	54

الملاحق (ج)	اشكال بيانية	رقم الصفحة
	1 - المجموع التراكمي للقروض الممنوحة ونسبة المسدد منها 1978 - 1983	57
	2 - النسب المئوية لأنواع القروض التي منحها الصندوق حتى 1983/12/31	58
	3 - توزيع القروض الممنوحة بأنواعها المختلفة 1978 - 1983	59
	4 - توزيع القروض الممنوحة على الدول المقترضة كما في 1983/12/31	60
	5 - نسبة القروض الممنوحة خلال العام لرأس المال المدفوع بعمليات قابلة للتحويل 1978 - 1983	61
	6 - نسبة صافي القروض التراكمية الى رأس المال المدفوع بعمليات قابلة للتحويل 1978 - 1983	62

القسم الأول

نشاط الصندوق

مقدمة

1.0.1 شهد عام 1983 تعزيزا لنشاط الصندوق في جميع الأوجه التي أنجزها في السنوات الماضية . فلقد بلغ نشاطه في أوجه الاقتراض ذروته من حيث حجم القروض الممنوحة والمسحوبة ومن حيث تعدد أنواعها الموجهة لدعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع التبادل التجاري بينها . وزاد الصندوق من جهده في تقديم المعونة الفنية في جميع صورها ، كما قام بتكثيف التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية .

2.0.1 واشرف الصندوق على اعداد وتحرير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1983 ، الذي اسهم فيه بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العربية للاقطار المصدرة للبترول . وقام الصندوق بنشاط ملحوظ في دراسة الأسواق المالية وأوضاعها في بعض الدول الأعضاء . كما كثف جهده في التعريف بالصندوق عن طريق نشر كتيبات اعلامية عن نشاطه باللغات العربية والانجليزية والفرنسية . وقام ايضا بالاشتراك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدراسات ميدانية للتعرف على أوضاع التجارة بين الدول العربية تمهيدا لاتخاذ الوسائل الكفيلة بتنميتها .

3.0.1 واستمرت ادارة الصندوق في بذل الجهود لتطوير جهازه الفني بجذب الفنيين ذوي الكفاءة والخبرة . ولقد قامت ادارة الصندوق ايضا بإنشاء مركز للمعلومات جمعت له الكفاءات المطلوبة وزودته بحاسب كهربائي متطور .

أولا : دعم موازين مدفوعات الدول الاعضاء

1.1.1 بالمقارنة بالسنوات الماضية تميز نشاط الصندوق في مجال الاقتراض في عام 1983 بتعدد أنواع القروض ويزيادة عدد الدول المستفيدة من تسهيلات الصندوق . فلقد قدم الصندوق خلال عام 1983 عشرة قروض جديدة لدعم موازين المدفوعات التي تعرضت للاختلال ، استقادت منها سبع دول أعضاء . وبلغت القيمة الاجمالية لهذه القروض 84.7 مليون دينار عربي حسابي . وبالمقارنة قدم الصندوق في عام 1982 ثمانية قروض دعم لست من دوله الأعضاء بلغ اجمالها 31.4 مليون دينار عربي حسابي .

2.1.1 ونتيجة لما قدم الصندوق من قروض في عام 1983 ارتفع عدد القروض التي منحها منذ بداية نشاطه في عام 1978 في مجال دعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء الى 39 قرضا باجمالي قدره حوالي 229.6 مليون دينار عربي حسابي . وبلغت المسحوبات خلال عام 1983 من كل القروض التي قدمها الصندوق نحو 97.2 مليون دينار عربي حسابي تعادل نحو 40 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل . وتشمل هذه المسحوبات ما قامت الدول بسحبه من القروض التي منحت في عام 1983 والدفعات المتبقية من القروض التي تم الالتزام بها في السنوات السابقة . وبذلك يكون ما تم سحبه من القروض كافة منذ أن بدأ الصندوق أعماله نحو 224 مليون دينار عربي حسابي تشكل نسبة 97.6 في المائة من كل القروض التي التزم بها الصندوق . كما يشكل صافي المسحوبات الذي يمثل الرصيد القائم في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 193 مليون دينار عربي حسابي ، تعادل نحو 79.5 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل والبالغ نحو 242.8 مليون دينار عربي حسابي .

3.1.1 شملت القروض الجديدة التي منحها الصندوق خلال عام 1983 ، أربعة قروض تلقائية قدمت لكل من العراق والسودان وموريتانيا والأردن ، تبلغ قيمتها الاجمالية نحو 34.5 مليون دينار عربي حسابي ، ولقد تم سحب القروض الأربعة بأكملها . ومنح الصندوق ايضا قرضين تعويضيين للعراق والسودان بلغت جملتهما 31.8 مليون دينار عربي حسابي ، وذلك بغرض مساعدة كل منهما في تمويل عجز في ميزان مدفوعاته يرجع الى أسباب طارئة يتوقع أن تزول بزوال مسبباتها . وبالإضافة الى ذلك حصل اليمن الشمالي على قرض عادي بمبلغ 9.5 مليون دينار عربي حسابي لدعم برنامج مالي اتفق عليه مع الصندوق .

والجدير بالذكر أن الصندوق سجل في عام 1983 بداية نشاطه في مجال تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء . وكان الصندوق ، في عام 1981 ، قد أقر تسهيل «تشجيع التبادل التجاري» الذي يبلغ مقداره كقاعدة عامة حصة الدولة العضو المدفوعة بعملات قابلة للتحويل ويمتد أجله لمدة أربع سنوات . ولقد قدم الصندوق ضمن هذا التسهيل ثلاثة قروض لكل من اليمن الجنوبي وسوريا والأردن بقيمة اجمالية بلغت نحو 8.9 مليون دينار عربي حسابي ، كما أن اليمن الشمالي تقدم قبل نهاية العام بطلب للاستفادة من التسهيل ارجىء النظر فيه لحين توفر المعلومات اللازمة لاستكمال دراسته .

4.1.1 ويلاحظ أن عدد الدول التي استفادت من موارد الصندوق في تمويل العجز في موازين مدفوعاتها كان ثمانية حتى نهاية عام 1982 هي : مصر والسودان وسوريا والصومال والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي . أما في عام 1983 فلقد زاد العدد بدولتين هما العراق والاردن ليصبح بذلك عدد الدول التي استخدمت موارد الصندوق عشر دول تؤلف

نحو نصف عدد أعضاء الصندوق¹ . وما زال الصندوق يقدم قروضه للدول الأعضاء بأسعار فائدة ميسرة معمول بها منذ أن بدأ الصندوق نشاطه الاقتراضي في عام 1978 . وذلك لأن الصندوق يهدف الى تخفيف عبء خدمة الديون على اعضاءه بالاعتماد على موارده الذاتية في تمويل الدعم المطلوب لموازن مدفوعات الدول الأعضاء .

جدول رقم 1
القروض المسحوب منها خلال عام 1983
(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة المقترضة	نوع القرض	تاريخ اتفاقية القرض	مبلغ القرض	المسحوب من القرض	ملاحظات
خلال عام 1983					
العراق	تلقائي	(1) 1983/ 2/ 5	27,930	27,930	
السودان	تعويضي	(2) 1983/ 3/ 2	4,800	4,800	
السودان	تلقائي	(5) 1983/ 3/28	1,875	1,875	
اليمن الجنوبي	تبادل تجاري	(1) 1983/ 6/27	3,920	3,920	
موريتانيا	تلقائي	(4) 1983/ 7/21	750	750	
العراق	تعويضي	(1) 1983/ 9/13	27,000	27,000	
سوريا	تبادل تجاري	(1) 1983/10/25	3,000	3,000	
الأردن	تلقائي	(1) 1983/12/ 1	3,990	3,990	
الأردن	تبادل تجاري	(1) 1983/12/ 1	1,960	1,960	
اليمن الشمالي	عادي	(1) 1983/12/25	5,700	9,500	دفعة أولى
مجموع جزئي			84,725	80,925	
قبل عام 1983					
السودان	ممتد	(2) 1982/ 3/25	5,000	2,500	دفعة ثانية وأخيرة
المغرب	ممتد	(1) 1981/ 4/19	31,850	8,863	دفعة ثالثة وأخيرة
الصومال	ممتد	(1) 1981/ 8/20	12,740	3,170	دفعة ثالثة وأخيرة
موريتانيا	ممتد	(1) 1982/ 9/20	8,240	1,750	دفعة ثانية
مجموع جزئي			57,830	16,283	
المجموع الكلي			142,555	97,208	

5.1.1 أوفد الصندوق خلال عام 1983 في إطار نشاطه الاقراضي ، أربع بعثات الى السودان والمغرب والصومال وموريتانيا للتشاور مع السلطات المختصة ومتابعة تنفيذ برامج اصلاح الاقتصادى والمالى المدعومة بقروض ممتدة لهذه الدول . كما أوفد استجابة لطلبات القروض الجديدة أربع بعثات مشاورات ، منها بعثة للعراق للتشاور حول القرض التعويضي وبعثة للسودان للتشاور حول برنامج اصلاح اقتصادى ومالى يدعمه قرض ممتد ، وبعثتان لليمن الشمالى أولاهما استطلاعية والثانية للتشاور والاتفاق على برنامج اصلاح مالى يدعمه قرض عادى . وبذلك بلغ مجموع بعثات المشاورات التى أوفدها الصندوق خلال عام 1983 في إطار النشاط الاقراضى ثمانى بعثات . ولقد شارك الصندوق في اجتماعات المجموعات الاستشارية التى عقدت في باريس لتقديم دعم مادى واعادة جدولة ديون كل من السودان والصومال ، كما شارك في اجتماع للمصارف التجارية العالمية عقد في الرباط بهدف اعادة جدولة بعض ديون المغرب التجارية .

6.1.1 ومن المعلوم أن الصندوق أنشئ في عام 1977 برأسمال تم الاكتتاب فيه بمبلغ مقداره 250 مليون دينار عربى حسابى . ونصت اتفاقية على دفع 98 في المائة من رأس المال المكتتب فيه بعملات قابلة للتحويل و 2 في المائة بعملة العضو الوطنية بصرف النظر عن قابليتها للتحويل ، وذلك بغرض تقديم تسهيلات ائتمانية لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق . ولقد وافق مجلس المحافظين في عام 1980 على زيادة حصة العراق بثلاثة عشر مليون دينار عربى حسابى وبذلك أصبح رأسمال الصندوق المكتتب فيه 263 مليون دينار عربى حسابى . ووافق المجلس ايضا في عام 1982 على زيادة حصة المغرب بمقدار 20 مليون دينار عربى حسابى وزيادة حصة اليمن الشمالى بمقدار 5 مليون دينار عربى حسابى ، فارتفع بذلك رأسمال الصندوق المكتتب فيه الى مبلغ 288 مليون دينار عربى حسابى . وفي عام 1983 رأى مجلس محافظي الصندوق ضرورة زيادة رأسمال الصندوق زيادة عامة لجعله متناسبا مع التطورات التى حدثت في اقتصادات الدول العربية في السنوات الماضية ، وبما يتلاءم مع التمويل المطلوب لتغطية احجام العجز المتنامية في موازين مدفوعات الدول الأعضاء . وبموجب قراره رقم 1983/3 تمت زيادة رأسمال الصندوق المكتتب فيه مع تعديل حصص الدول الأعضاء ، بحيث ارتفع بحوالى 123.9 في المائة وذلك من 268 مليون دينار عربى حسابى الى 600 مليون دينار عربى حسابى . وتضمنت هذه الزيادة حصة المغرب المقررة في عام 1982 والبالغة 20 مليون دينار عربى حسابى . ولقد نص القرار على ان تدفع الزيادة كاملة بعملات قابلة للتحويل على خمسة اقساط سنويه متساويه على أن يتم تسديد القسط الأول في موعد أقصاه الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين في عام 1984 . ولقد تم بنهاية عام 1983 تسديد 12.2 مليون دينار عربى حسابى من الزيادة المترتبة على رفع رأس المال .

7.1.1 ويزداد عدد الدول الأعضاء المستخدمة لموارد الصندوق الى عشر دول
ويسبب الزيادة الملحوظة في طلباتها على الأنواع المختلفة من قروض
الصندوق ، هبطت سيولة الصندوق هبوطا ملحوظا مما حدا بمجلس المديرين
التنفيذيين الى خفض حدود الاقتراض للدول الأعضاء . ولقد تم خفض الحد
الأقصى للاقتراض من موارد الصندوق الذاتية الى 300 في المائة من حصة
الدولة المقترضة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل بدلا من 500 في المائة ،
وتقرر توزيع الحد الأقصى بحيث يبقى القرض التلقائي على حدوده الحالية
(75 في المائة) كما يتضح أدناه :

(أ) القرض التلقائي	75 في المائة
(ب) القروض الأخرى	175 في المائة
منها : القرض الممتد	175 في المائة
أو القرض العادي	125 في المائة
قرض تسهيل تشجيع التبادل التجاري	50 في المائة
(ج) القرض التعويضي	50 في المائة

كذلك تم تحديد السحب على كل أنواع القروض خلال أي فترة مدتها 12
شهرا بما لا يتجاوز 150 في المائة من حصة الدولة بالعملات القابلة للتحويل
بدلا من 200 في المائة . كما تقرر عدم تقديم أية قروض بالاستناد الى
الاقساط المسددة من الزيادة في رأس المال عدا القروض التلقائية ، الا بعد
أن تبلغ الحصص التي تسدها الدول الاعضاء 85 في المائة من مجموع
القسط السنوي الواجب السداد من تلك الزيادة مستبعدا منه ما هو
مخصص لكل من مصر وفلسطين . وبالإضافة الى ذلك ، فقد عدلت سياسة
الاقتراض بحيث أصبحت سيولة الصندوق تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد
عدد وحجم دفعات القروض .

ثانيا : النشاط الاستثماري

1.2.1 يحرص الصندوق على ادارة محفظته المالية ادارة تؤمن له عائدا مجزيا يكفل
له تغطية نفقاته وتعزيز احتياطياته . ويرجع ذلك الى أن الصندوق يمول
العجز في موازين مدفوعات دوله الأعضاء بشروط ميسرة تيسيرا ملموسا
بالمقارنة بشروط الاقتراض من الاسواق المالية ، كما يقوم بنشاطاته الأخرى
المختلفة متحملا ما يتعلق بها من تكاليف . وكل ذلك يكسب دخله من
استثماراته أهمية كبيرة تزداد بزيادة نشاطه في مجالات عمله المختلفة .

2.2.1 وبما أن الاستثمارات بطبيعة الأمر تتعرض لمخاطر في الاسواق المالية ، فإن
الصندوق يلتزم بسياسة حددها لنفسه وطورها على ضوء ممارسته في
السنوات الماضية . وتأخذ هذه السياسة في الحسبان العناصر التالية :

- الأمان من حيث الأدوات الاستثمارية المختارة .
- السيولة من حيث سهولة تحويل الأدوات المستثمر بها في الوقت المناسب .
- العائد الأقصى على ضوء العناصر السابقة .
- المحافظة على القيمة الحقيقية لمجمل المحفظة الاستثمارية .

وتحتوي هذه العناصر على مجموعة من المؤشرات توضح الأسس التي يتم بمقتضاها تحديد المصارف التي يتعامل معها الصندوق ، والتي يشترط فيها أن تكون مصارف ذات سمعة رفيعة ، وأن يكون لنشاطها مدى واسعاً في الأسواق المالية التي يهتم الصندوق بالتعامل فيها . ويضع الصندوق اعتباراً خاصاً في توجهاته للتعامل مع المصارف العربية والمصارف العربية المشتركة مع الأخذ في عين الاعتبار القيود والمؤشرات التي تفرضها عليه سياسته الاستثمارية . وتتضمن المؤشرات أيضاً القواعد التي يتعين على الصندوق الالتزام بها عند القيام باستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، كما تتضمن قواعد تراعي توزيع استثماراته توزيعاً جغرافياً أمثل .

3.2.1 وقام الصندوق خلال عام 1983 بتطوير سياسته الاستثمارية لتتلاءم مع الأوضاع المستجدة في الأسواق المالية . فلقد تم إقرار مجموعة من الأسس تتعلق بأسلوب توزيع المحفظة الاستثمارية على وحدات حقوق السحب الخاصة والعملات الرئيسية الأخرى . ويرجع اهتمام الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة إلى أن موجوداته تقوم بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات منها . هذا ويقوم الصندوق بين وقت وآخر بتغيير نسب توزيع مكونات المحفظة حسب الظروف السائدة والتطورات المتوقعة في الأسواق . ولقد كان من أهم العوامل التي أثرت في تطور أوضاع الاستثمار في الأسواق المالية في عام 1983 عاملاً مهماً يتعلقان تعلقاً وثيقاً بأوضاع الدولار الأمريكي . فلقد ارتفعت أسعار صرفه إزاء أسعار صرف العملات الرئيسية كافة . ومع أن أسعار الفائدة المرتبطة به هبطت عن المستويات التي كانت عليها في عام 1982 ، إلا أنها صارت في عام 1983 في مستوى أعلى من أسعار الفائدة الأخرى . ويضاف إلى هذين العاملين أن أوضاع بعض المصارف الكبرى في الأسواق المالية أصبح يشوبها بعض التساؤلات لما لها من ديون على بعض الدول التي تعاني من صعوبات في سداد ما عليها .

4.2.1 وكما يتوقع ، أدت تلك التطورات في الأسواق المالية إلى صعوبات في إدارة محفظة الاستثمارات ، فاعتُنام الفرص لتعظيم العائد من الاستثمارات قد يقلل من درجات الأمان المطلوبة لها . وحيال هذا الأمر التزم الصندوق بمنهاج الاستثمار الذي اختطه لنفسه . فلقد استمر الصندوق في سياسته المرنة التي تعتمد على توزيع جزء من استثماراته على العملات الرئيسية المكونة لحقوق السحب الخاصة ، بالرغم من تساؤل اهتمام المتعاملين بها في الأسواق المالية ، وذلك إيثارة لها على غيرها لما يتعلق بها من أمان ، ودعم دورها كموجودات دولية مستحدثة . ولقد حقق هذا النهج حماية ملموسة لجزء من رأسمال الصندوق من تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية .

والجدير بالذكر أن الصندوق واحد من المؤسسات القليلة في العالم التي تتمتع بمرتبة «الحائزين الآخرين» على وحدات حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ، الأمر الذي يعطيه الحق في التعامل بها بحرية مع المؤسسات الأخرى المتمتعة بالمرتبة نفسها ومع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي . وبالإضافة إلى هذا انتهج الصندوق نهجا آخر يتلاءم مع خطته الاستثمارية ويتواءم مع أهدافه التكاملية . فلقد قام الصندوق بالاحتفاظ بجزء من محفظته الاستثمارية في عملات عربية مختلفة بالرغم من عدم احتواء سلة حقوق السحب الخاصة لهذه العملات . وذلك للمساعدة في تنمية الأسواق المالية العربية من جهة ، ولدعم المؤسسات العربية العاملة في تلك الأسواق من جهة أخرى .

ثالثا : تشجيع وتنمية التبادل التجاري وتيسير المدفوعات بين الدول العربية

1.3.1 كان الصندوق قد تقدم ، في أوائل عام 1981 ، بمقترح لإنشاء «حساب خاص» لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية . وذلك في إطار ما نصت عليه اتفاقيته بشأن أرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، وتعزيز وتحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية ، وإزالة القيود على المدفوعات الجارية فيما بينها ، وفي ضوء ما خصص لهذا الغرض من حصص الدول في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملاتها الوطنية .

وقد أصدر مجلس محافظي الصندوق ، خلال اجتماعه السنوي الخامس في نيسان (أبريل) 1981 ، قرارا بأحالة المشروع المقترح إلى محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية لإبداء الرأي .

2.3.1 وقد أسفرت المناقشات المستفيضة التي تمت في إطار الاجتماعات السنوية لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية ، ومداولات اللجان المتخصصة التي شكلت لهذا الغرض ، عن بلورة مجموعة من الأفكار والبدائل التي رؤي أنه يمكن ، من خلال تطبيقها ، التحرك نحو تحقيق الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الصندوق .

وكان الاجتماع الاستثنائي لمحافظي المصارف المركزية العربية ، الذي عقد في نيسان (أبريل) 1982 ، قد أصدر قرارا بتشكيل «لجنة موسعة» من السادة المحافظين ورؤساء السلطات النقدية العربية ، لدراسة أفضل السبل المالية والنقدية لتشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية ولتيسير المدفوعات بينها .

3.3.1 عقدت «اللجنة الموسعة» أول اجتماع لها في آب (أغسطس) 1982 ، وقد أسفرت مناقشاتها عن الاتفاق على ما يلي :

(أ) أن تنمية التبادل التجاري العربي تقتضي تنمية وتطوير القاعدة الانتاجية التي يستند عليها هذا التبادل .
(ب) أن تطوير تسهيلات تشجيع التبادل التجاري ، التي استحدثتها الصندوق في أواخر عام 1981 ، ودراسة امكانية تقديم تسهيلات مباشرة من الصندوق لتمويل التجارة بين الدول العربية ، يعتبران مدخلين أساسيين لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية . ويتطلب هذا الأمر ان يكون لدى الصندوق الموارد الكافية لهذا الغرض ، بما في ذلك امكانية استحداث أدوات ملائمة تستغل فيها طاقات الأسواق المالية العربية .

(ج) أن يقوم الصندوق ، بالتعاون والتنسيق مع المصارف المركزية المعنية ، بدراسة مشروع اصدارات الدينار العربي الخاص ، وفكرة انشاء شبكة من اتفاقات الدفع الثنائية بين الدول العربية .

وقد عرضت توصيات « اللجنة الموسعة » على الاجتماع السابع لمحافظي المصارف المركزية العربية في آب (اغسطس) 1982 ، الذي وافق على تقرير اللجنة وما تضمنه من توصيات .

4.3.1 عقدت « اللجنة الموسعة » اجتماعها الثاني في آذار (مارس) 1983 ، حيث استعرضت الدراسات التالية ، التي أعدها الجهاز الفني بالصندوق :

(أ) دراسة عن المشروع المقدم من البنك المركزي الأردني « لخلق وحدات جديدة من الدينار العربي لتنشيط التجارة وتسهيل المدفوعات بين الدول العربية » .

(ب) دراسة عن المشروع المقترح من بنك المغرب ومصرف سوريا المركزي ، بشأن انشاء شبكة من اتفاقات الدفع الثنائية بين الدول العربية ، وامكانية تطويرها الى نظام متعدد الأطراف في مرحلة لاحقة .

(ج) أفكار أولية عن امكانية مساهمة الصندوق في التمويل المباشر للتجارة بين الدول العربية .

وكان قد سبق للجهاز الفني للصندوق ، في أواخر عام 1982 ، ان اعد دراسة عن امكانية تطوير تسهيلات تشجيع التبادل التجاري ، تم عرضها على مجلس المديرين التنفيذيين . وقد رأى المجلس تأجيل البت في المقترحات الواردة بالدراسة ، بشأن رفع حدود الاقراض المخصصة لهذا الغرض ، لحين وضوح الصورة بالنسبة لموارد الصندوق واستكمال الدراسات الخاصة بالبدائل الأخرى لتشجيع التجارة بين الدول العربية .

5.3.1 عقدت « اللجنة الموسعة » اجتماعها الثالث في آب (اغسطس) 1983 ، حيث استعرضت الدراسة المفصلة التي أعدها الجهاز الفني حول « الاطار العام لامكانية مساهمة صندوق النقد العربي في التمويل المباشر للصادرات بين الدول العربية » ، والتي تضمنت مقترحين :

(أ) مقترح ببرنامج اقراض قصير الأجل ، بضمان مستندات التصدير المعاد خصمها من قبل المصارف المركزية في الدول الأعضاء في الصندوق .

(ب) مقترح ببرنامج للاقراض المتوسط (أو الطويل الأجل) للمصارف التجارية العربية ومؤسسات التمويل الأخرى .

6.3.1 عرضت نتائج مناقشات اللجنة على الاجتماع الثامن لمجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية ، الذي انعقد في تونس في نهاية آب (اغسطس) 1983 . ولقد أصدر المجلس قراره رقم (1983/1) الذي نص على ما يلي :

(أ) الموافقة على مقترحات الصندوق بشأن امكانية المساهمة في التمويل المباشر للصادرات بين الدول العربية ، وبحيث يبدأ التطبيق ببرنامج الاقراض القصير الأجل بضمان مستندات التصدير المعاد خصمها من قبل المصارف المركزية في الدول الاعضاء في الصندوق ، وأن تقوم ادارة الصندوق بتقديم المشروع الى مجلس محافظيه لاتخاذ ما يلزم لوضعه موضع التنفيذ .

(ب) أن تستمر « اللجنة الموسعة » في دراسة ومناقشة البدائل الأخرى التي تمت مناقشتها في اجتماعاتها السابقة ، مع ايلاء أهمية خاصة لموضوع تطوير القاعدة الانتاجية العربية وتنويعها بما يسمح بايجاد الأساس المستمر لتوسيع التبادل التجاري بين الدول العربية .

(جـ) التوصية لدى صناديق ومؤسسات تمويل التنمية العربية باعطاء أهمية خاصة لتمويل المشروعات الانتاجية لتوسيع القاعدة الانتاجية التي يكون من شأنها تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

ومن المنتظر عرض النتائج التي توصلت اليها اجتماعات السادة محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية على الاجتماع السنوي الثامن لمجلس محافظي الصندوق في نيسان (أبريل) 1984 .

رابعاً : المعونة الفنية في المجالات النقدية والمصرفية

1.4.1 واصل الصندوق خلال عام 1983 تنفيذ برامجه للمعونة الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء . ولقد تركز اهتمام البرنامج بوجه خاص على تدريب العاملين في هذه المؤسسات عن طريق إتاحة الفرصة لبعضهم للاشتراك في دورات تدريبية ينظمها الصندوق ، أو إيفاد بعض العاملين في المؤسسات النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء الى أجهزة ومؤسسات مناظرة ، أو في معاهد متخصصة في الدول الأعضاء أو خارجها لفترات زمنية مناسبة لموضوع التدريب المختار . وإلى جانب التدريب ، استمر الصندوق في سعيه لتقديم الخبرات الفنية والدعم المالي لبعض الأنشطة المهمة التي رآها مكتملة لعملية التدريب التي يقوم بها ، أو ذات علاقة مباشرة باهتمامات الصندوق ، وبناء على طلبات تسلمها من الأجهزة النقدية والمصرفية في بعض الدول الأعضاء .

2.4.1 بقيت الخطوط العامة لتحرك الصندوق في مجال المعونة الفنية خلال عام 1983 كما وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق بقراره رقم (3) لعام 1980 ، مع الأخذ بنظر الاعتبار استمرار التدرج بفعاليات المعونة الفنية في ضوء التجربة المكتسبة لتأخذ أشكالاً منتظمة ومتنامية . ففي مجال الدورات تم حتى نهاية عام 1983 عقد أربع دورات شارك فيها 92 مشاركاً . وتراوح عدد الدول الأعضاء التي بعثت بمشاركين لهذه الدورات ما بين 14 و 17 دولة . وقد اتخذت الترتيبات كافة خلال عام 1982 لعقد دورة ، في مقر الصندوق ، عن اعداد ميزان المدفوعات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتم عقد الندوة خلال الفترة 10-27 كانون الثاني (يناير) 1983 ، بمشاركة 23 مشتركاً من العاملين في الأجهزة النقدية في 16 دولة عضواً¹ ، وكان هدف الدورة دراسة الاطار العام لميزان المدفوعات ودراسة عناصره والمفاهيم المتعلقة به . كما خصصت الدورة قسماً من الوقت لدراسة استعمالات احصاءات ميزان المدفوعات في التحليلات الاقتصادية ، وتبادل الآراء بين المشاركين بشأن الصعوبات التي يواجهونها في اعداد الاستبيان الخاص بجمع بيانات لأغراض ميزان المدفوعات الاقليمي للدول الأعضاء في صندوق النقد العربي . وتخلل الدورة مناقشات عن تطبيقات مفاهيم ميزان المدفوعات في الدول الأعضاء ، ومحاضرات عن الحسابات القومية وعلاقتها بميزان المدفوعات . بالإضافة الى ذلك عرضت خلال الدورة بعض الافكار والأمور المتعلقة بمدى واقعية المفاهيم المتبعة وقربها من حقيقة الوضع القائم في البلدان العربية . وشارك في تقديم محاضرات الدورة محاضرون من صندوق النقد الدولي ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اضافة الى محاضرين من صندوق النقد العربي .

1 وهي الدورة الثانية في ذات الموضوع ، والثالثة في تسلسلها بين دورات الصندوق ، حيث سبق أن عقدت الدورة الأولى في أوائل عام 1981 ، وشارك فيها 24 مشتركاً من 15 دولة من الدول الأعضاء ، كما عقدت دورة عن ادارة الموجودات الأجنبية وتحليل ائتمان المصارف في أواخر عام 1981 ، شارك فيها 23 مشاركاً من 14 دولة عضو .

نظم الصندوق كذلك خلال الفترة 15-25 تشرين الأول (أكتوبر) 1983 ، بالتعاون مع معهد الادارة الاردني ، دورة في موضوع « التحليل المالي » ، وكانت موجهة لمعالجة الموضوع على مستوى الوحدات الاقتصادية الفردية . وتم حصر المشاركة في الندوة أساسا على العاملين في المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمؤسسات التي تمارس نشاطا تمواليا أو اقراضيا محليا بعد أن كان توجه الدورات السابقة محصورا على العاملين في المصارف المركزية . ولقد هدفت الندوة على ابراز أهمية استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات توظيف الأموال والمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة ، ومساعدة المشتركين على الالمام بأساليب التحليل المالي وكيفية استخدامها في تحليل البيانات والقوائم المالية .

ولاعطاء هذا النوع من التدريب شكلا اكثر استقرارا وانتظاما ، بدأ الصندوق في دراسة امكانية تأسيس وحدة متخصصة في جهازه لهذا الغرض .

3.4.1 وسع الصندوق نشاطه في مجال التدريب خلال عام 1983 ليشمل ايضا تدريب بعض منتسبي المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في الدول الأعضاء لدى نظيرها في دول أعضاء أخرى . وتم في هذا الصدد ترشيح احد الفنيين للاستفادة من امكانيات التدريب المصرفي المتاحة في دولة عربية أخرى .

وقام الصندوق خلال عام 1983 ، وهو العام الثالث لبدء نشاطه التدريبي ، بتوفير فرص لعشرين متدربا من موظفي المصارف المركزية والمصارف التجارية ينتمون لثلاث دول أعضاء ، تم تدريبهم في مؤسسات مناظرة (مصارف مركزية ومصارف تجارية ومصارف متخصصة ومركز تدريب مصرفي) في خمس دول أعضاء لفترات تراوحت بين أسبوعين وثلاثة شهور وذلك مقابل تسعة عشر متدربا من أربع دول تم تدريبهم في خمس دول أعضاء في عام 1982 . وشملت مواضيع التدريب مختلف أعمال المصارف المركزية مثل اصدار العملة وأعمال الخزائن ، والتفتيش الداخلي ، والحسابات العامة ، والحسابات المركزية ، وأسعار العملات ، والعلاقات الخارجية ، والرقابة على النقد ، وحسابات القروض والدين العام ، واجراءات جدولة الديون الخارجية ، وذلك بالإضافة الى أعمال المصارف التجارية والمصارف المتخصصة وما يتعلق منها بأعمال الفروع وعلاقاتها بمراكزها الرئيسية . واتيحت فرصة لمشاركة متدرب في برنامج تدريبي يقيمه مركز التدريب المصرفي في البحرين عن الحسابات المصرفية والحساب الآلي ، وغير ذلك كما هو مفصل في الملحق (أ) الجدول رقم (7) .

واستكمالا لما بدأه الصندوق من جهد خلال السنة السابقة في مجال التدريب في المعاهد المتخصصة ، أسهم في تمويل اشتراك ستة من كوادر بورصة القيم المنقولة التونسية في حلقات دراسية وتدريبية معدة بالتعاون بين البورصة ومؤسسة التنظيم العلمي الفرنسية (سوجينور) ، تتناول أمور تطوير بورصات الأوراق المالية وكيفية اعلان الأسعار فيها .

4.4.1 واستجابة لطلبات بعض المؤسسات النقدية في الدول الأعضاء ، وفر الصندوق خبرة خارجية لفترة قصيرة بهدف دراسة مسودة تشريع لتنظيم السوق المالي في إحدى الدول الأعضاء ، ويتفاوض حاليا مع خبراء مصرفيين آخرين لانتدابهم للعمل في الأجهزة النقدية والمصرفية لدى الدول التي طلبت مؤسساتها مثل هذه الخبرات .

5.4.1 كذلك نفذ الصندوق خلال عام 1983 ما وافق عليه سابقا بتمويل وحدة توثيق في الصندوق الوطني للتنمية في موريتانيا ، وما زالت موافقته على دعم مكتبة البنك المركزي الموريتاني قائمة بانتظار اتمام البنك المذكور لعملية الاقتناء ، وتسلم الصندوق ، ووافق على تمويل دعم مكتبة كل من البنك المركزي اليمني في اليمن الشمالي ومصرف اليمن في اليمن الجنوبي . وتم تنفيذ غالبية ما اتفق عليه بهذا الشأن ، وذلك تمكينا لموظفي هاتين المؤسستين من زيادة معلوماتهم النظرية والتطبيقية وتيسير حصولهم على المراجع التي تسهل لهم عملهم وتساعدهم على رفع كفاءتهم فيه .

6.4.1 كما واصل الصندوق خلال عام 1983 متابعة تقدم الدراسات التي سبق التعاقد على انجازها عن « أساليب الادارة المالية العامة وأنظمة المحاسبة الحكومية المطبقة في الدول العربية الأعضاء » . ولقد انجزت الدراسات المتعلقة بكل من اليمن الشمالي وقطر وعمان وتم ارسالها الى الجهات المختصة في هذه الدول لمراجعتها وابداء ملاحظاتها حول ما جاء فيها . كما اكمل الخبير المكلف بالدراسة زيارته الاستطلاعية وجمع المعلومات لثمانى دول أعضاء أخرى هي : الامارات والعراق والاردن والبحرين والسعودية والكويت واليمن الجنوبي والسودان .

وبالإضافة الى ذلك شرع الصندوق في اتخاذ خطوات لاعداد دراساتين ، أحدهما عن اسواق التأمين والأخرى عن متطلبات تنظيم اسواق الاوراق المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

خامسا : التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية

1.5.1 استمر الصندوق في عام 1983 في العمل على تطبيق جانب مهم من سياسته في توثيق التعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعمل في المجالات النقدية والمالية ، وذلك انسجاما مع الاتفاقية المنشئة له التي تنص على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك . هذا بالإضافة الى ايمان الصندوق بأن التعاون بينه وبين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة يسهم في تقوية وتعميق العمل الاقتصادي العربي المشترك ويدفعه نحو تحقيق الآمال المعقودة عليه . وانطلاقا من هذه النظرة ، حرص الصندوق على تكثيف جهوده في ذلك المجال في عام 1983 .

2.5.1 قام الصندوق بدور ايجابي في اجتماعات محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية . فطبقا للقواعد الاجرائية لهذه الاجتماعات يتولى رئيس الصندوق ، بالاشتراك مع الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية للجامعة العربية ومع رئيس الاجتماع السنوي لمحافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية ، اعداد جدول أعمال الاجتماع السنوي . ويقوم الصندوق ايضا بمهمة الأمانة العامة لهذه الاجتماعات بالاضافة الى الاشتراك بالدراسات والبحوث التي تعرض على الاجتماع ، كما يسهم في مناقشة ما يطرح من موضوعات .

3.5.1 وقد عقد محافظو المصارف المركزية والسلطات النقدية العربية اجتماعهم الثامن في تونس في آب (اغسطس) 1983 . وكان الموضوع الرئيسي المطروح للمناقشة هو ما جاء في مذكرة الصندوق بشأن الاطار العام لمساهمة الصندوق في التمويل المباشر للتجارة البينية وفي التقرير المتعلق بالموضوع نفسه والذي وضعته اللجنة الخاصة المكونة من عدد من محافظي المصارف المركزية العربية . وتم تكوين تلك اللجنة استنادا الى القرار رقم (1) الذي صدر عن الاجتماع الاستثنائي لمحافظي المصارف المركزية في عام 1982 . وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماعات اللجنة التي تمت في آب (اغسطس) 1982 وفي آذار (مارس) 1983 في أبوظبي وايضا في آب (اغسطس) 1983 في تونس ، تبلورت مهمة اللجنة في « دراسة أفضل السبل المالية والنقدية لتشجيع وتنمية التجارة بين الدول العربية ولتيسير المدفوعات بينها ، في ضوء اتفاقية الصندوق ، وفي ضوء المشاريع المختلفة التي قدمت سابقا والافكار الاضافية التي طرحت في الاجتماع الاستثنائي » .

4.5.1 حضر الصندوق اجتماعات لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية ، وذلك على مستوى اللجنة الفنية ، 2-3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983 كما حضر اجتماعات اللجنة على مستوى رؤساء المنظمات والتي يرأسها الأمين العام للجامعة العربية وذلك في الدورة الخامسة عشرة التي عقدت خلال الفترة 5-7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983 . كما اشترك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تونس في دورته الخامسة والثلاثين في الفترة 5-8 أيلول (سبتمبر) 1983 .

5.5.1 وقام الصندوق بالتعاون مع الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول باعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1983 ، والذي بدأ اصداره على نحو مشترك منذ عام 1980 ، والذي أصبح منذ ذلك التاريخ ، يمثل مرجعا أساسيا للاقتصادات العربية لما يتضمنه من تحليل للتطورات الاقتصادية في الوطن العربي . وقد عرض التقرير المذكور على الاجتماع الثامن لمجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية الذي اصدر قراره رقم (5) لعام 1983 بتقدير الجهد العلمي الذي بذل في اعداده .

6.5.1 حرص الصندوق على أن يساهم في بعض الاجتماعات واللقاءات والندوات ذات الأهمية الخاصة والتي تتصل بمجالات عمل الصندوق . ولذلك فقد شارك الصندوق باجتماع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عقد في الخرطوم خلال الفترة 5-9 شباط (فبراير) 1983 . وكذلك شارك الصندوق في اجتماعات المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 31 تشرين الأول (أكتوبر) الى 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1983 . كما أسهم الصندوق في الاعداد لندوة « آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينيات » مع البنك المركزي الأردني ومنتدى الفكر العربي والتي عقدت في عمان بالأردن خلال الفترة 14-16 كانون الثاني (يناير) 1984 .

7.5.1 ولقد بدأ الصندوق خلال عام 1983 بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في دراسة الأوضاع الحالية للتجارة بين الدول العربية . ويتضمن ذلك دراسة الهيكل السلعي للتجارة بين بعض البلدان العربية وحجمها والعوائق التمويلية والتسويقية التي تحد من نموها وازدهارها . وذلك تمهيدا لوضع الوسائل المناسبة لتنشيطها وتيسير تبادلها بالاضافة الى التعرف على السلع التي يمكن ادخالها في التجارة العربية البينية لتذليل الصعاب التي تعترض سبيلها وللعمل على توسيع قواعد انتاجها .

8.5.1 وحرص الصندوق على متابعة اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال عام 1983 . كما اشترك في اجتماعات الحوار العربي الأوروبي الذي عقد في اليونان خلال الفترة 13-15 كانون الأول (ديسمبر) 1983 . وبالإضافة الى ذلك ، شارك في الاجتماع التمهيدي لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي عقد في جنيف 18-23 نيسان (أبريل) 1983 .

سادسا : تطوير الأسواق المالية العربية

1.6.1 كان نشاط الصندوق في مجال الأسواق المالية العربية خلال عام 1983 تأكيدا وتطويرا للاتجاهات العامة لعمله في هذا المجال في السنوات الماضية بشكل عام والتركيز على تلبية طلبات الدول الأعضاء بتقديم مساعدته لها لدعم وتطوير أسواقها المحلية بشكل خاص . ولقد كان دور الصندوق في تطوير الأسواق المالية العربية تعزيزا لدور الدول الأعضاء فيها . وانسجاما مع ذلك ، قام الصندوق في عام 1982 بالاتصال بالدول الأعضاء بغرض التعرف على احتياجاتها وتقديم المساعدة لها في دعم وتطوير أسواقها المالية المحلية . واستجابة لطلبات بعض الدول قام فريق من الجهاز الفني للصندوق بزيارات ميدانية واتصالات بالجهات المعنية في هذه الدول بغرض التشاور مع المسؤولين عن الأسواق المالية لتحديد أنواع المعونة الفنية التي يمكن أن يوفرها الصندوق لها .

2.6.1 واستمرارا لدور الصندوق في تطوير الأسواق المالية المحلية ، أسهم في عام 1983 في دعم جهود دولة الامارات العربية المتحدة في تأسيس سوق أوراق مالية من خلال مشاركة خبير مالي في وضع مشروع قانون اتحادي في شأن سوق الأوراق المالية في الامارات . كما قام فريق من الجهاز الفني للصندوق باعداد دراسة استطلاعية عن السوق المالية التونسية بغرض التعرف على المعوقات التي تحد من نشاط بورصة القيم المنقولة وتقديم مقترحات لتخفيف الآثار المترتبة عليها ولازالتها تدريجيا . وشملت الدراسة بيانات ومعلومات عن السوق المالية التونسية تم جمعها خلال زيارات ميدانية واتصالات بالجهات المعنية وبعض المسؤولين عنها . وعرضت الدراسة على هيئة بورصة القيم المنقولة التونسية ثم عقد اجتماع بينها وبين فريق من الجهاز الفني للصندوق ، تم فيه مناقشة الدراسة والنظر فيما ورد فيها من توصيات . ورأت الهيئة عرض الدراسة على سلطات الاشراف على البورصة لابداء الرأي النهائي فيها .

3.6.1 وانسجاما مع رؤية الصندوق في المساهمة في دعم وتطوير الأسواق المالية العربية المحلية ، بدأ جهازه الفني مع بداية عام 1983 بالاعداد لعقد مؤتمر عن أسواق رأس المال في الدول العربية لدراسة واقعها ومجالات تطويرها ، حدد له موعدا في شباط (فبراير) 1984 في مدينة أبوظبي . وسيعمد المؤتمر الى مراجعة وتقييم ومقارنة تجارب الدول العربية في مجال تطوير أسواقها المالية المحلية من خلال الدراسات والبحوث التي عهد الى خبراء ومتخصصين عرب باعدادها . وسيركز المؤتمر على مجموعة من القضايا من بينها مصادر واستعمالات التمويل المتوسط والطويل الأجل في الأسواق المالية العربية ومجالات وأساليب تحويل الائتمان قصير الأجل الى ائتمان طويل الأجل ودور أسواق رأس المال في التنمية العربية .

4.6.1 واستمرارا في توثيق الصلة بين الصندوق واتحاد البورصات العربية ، التي بدأت بحضوره لأول اجتماع للاتحاد وبقبوله صفة المراقب الدائم فيه ، شارك الصندوق في الاجتماع الثالث للاتحاد الذي انعقد في الأردن في نيسان (أبريل) 1983 . وقد بحث وفد الصندوق مع المسؤولين عن الاتحاد مجالات التعاون والتنسيق في المجالات المشتركة منعا للازدواجية وبعثرة الجهود الموجهة لتطوير الأسواق المالية العربية . وكذلك حرص الصندوق على المشاركة في الندوات التي أعدتها مؤسسات عربية وأجنبية لمعالجة بعض قضايا تطوير الأسواق المالية العربية .

القسم الثاني

الأوضاع المالية للصندوق

تعكس البيانات الحسابية الختامية المركز المالي للصندوق كما في 1983/12/31 ، ونتائج أعماله للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، مقارنة بالمركز المالي ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في 1982/12/31 .

أولا : موارد الصندوق المالية

رأس المال

1.1.2 طبقا لاحكام الفقرة (ح) من المادة (15) من اتفاقية الصندوق وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1983 ، فقد تمت زيادة رأسمال الصندوق المصرح والمكتب به زيادة شاملة بمبلغ 332,000,000 دينار عربي حسابي . وتتضمن هذه الزيادة مبلغ 20 مليون دينار عربي حسابي تمثل الزيادة في حصة المغرب التي أقرها المجلس بقراره رقم (5) لعام 1982 ، ليصبح بذلك اجمالي رأس المال المصرح والمكتب به 600,000,000 دينار عربي حسابي .

2.1.2 بلغت قيمة رأس المال المدفوع 248,090,000 دينار عربي حسابي كما في 1983/12/31 ، مقارنة بقيمة المساهمة المدفوعة حتى 1982/12/31 والبالغة 229,810,000 دينار عربي حسابي .

3.1.2 يتضمن رأس المال غير المدفوع والبالغ 86,310,000 دينار عربي حسابي كما في 1983/12/31 ، ما نسبته 100٪ من حصة فلسطين ، حيث أصدر مجلس المحافظين قراره رقم (7) لسنة 1978 بتأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأس المال ، الى حين تمكنها من الاستفادة من أوجه نشاط الصندوق . كما يتضمن ما نسبته 73٪ من حصة جمهورية مصر العربية ، وهي النسبة التي استدعيت من رأس المال بعد تجميد عضويتها .

الاحتياطي العام

4.1.2 بلغ اجمالي الاحتياطي العام كما في 1983/12/31 مبلغ 30,250,000 دينار عربي حسابي ، مقارنا باجمالي الاحتياطي العام كما في 1982/12/31 والبالغ 20,250,000 دينار عربي حسابي أى بزيادة قدرها 10,000,000 دينار عربي حسابي والتي تعادل ما نسبته 49.38٪ .

ثانيا : القروض

1.2.2 بلغ اجمالي القروض المقررة من الصندوق للدول الاعضاء 229,593,000

دينار عربي حسابي كما في 1983/12/31 ، مسدد منه مبلغ 31,006,000 دينار عربي حسابي ، أي أن صافي التزام الصندوق عن القروض يبلغ 198,587,000 دينار عربي حسابي والذي يعادل ما نسبته 80.05٪ من رأس المال المدفوع . ويبلغ مجموع القروض التلقائية المقدمة من الصندوق خلال السنة المالية 1983 ، 34,545,000 دينار عربي حسابي تم سحبها بالكامل . كما قدم الصندوق قرضين تعويضيين بلغت قيمتهما 31,800,000 دينار عربي حسابي تم سحبهما بالكامل . كما قدم الصندوق قرضا عاديا واحدا بلغت قيمته 9,500,000 دينار عربي حسابي ، سحب منه مبلغ 5,700,000 دينار عربي حسابي . وقدم الصندوق كذلك قروض تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بمبلغ 8,880,000 دينار عربي حسابي تم سحبها بالكامل .

2.2.2 يتم سداد القروض التلقائية والتعويضية بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات ، يسدد القسط الأول بعد 18 شهرا من تاريخ السحب ، أما القرض الممتد فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها سبع سنوات ، ويسدد القسط الأول بعد 66 شهرا من تاريخ سحب الدفعة الأولى . أما القرض العادي فيتم سداؤه بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها خمس سنوات ، ويسدد القسط الأول بعد 48 شهرا من تاريخ سحب الدفعة الأولى . ويتم سداد قرض تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بأربعة أقساط نصف سنوية متساوية خلال فترة أقصاها أربع سنوات ويسدد القسط الأول بعد 30 شهرا من تاريخ السحب .

3.2.2 احتسبت الفوائد ورسوم الخدمات ورسوم الالتزام على القروض بذات الأسس المتبعة سابقا ، والتي تمثل أسعارا ميسرة عند مقارنتها بأسعار الفوائد والرسوم السائدة في الأسواق المالية العالمية .

ثالثا : الميزانية

الأصول

1.3.2 بلغ مجموع الأصول بتاريخ 1983/12/31 مبلغ 284,602,000 دينار عربي حسابي ، بالمقارنة بمجموع الأصول بتاريخ 1982/12/31 والبالغ 264,166,000 دينار عربي حسابي . وتمثل أرصدة القروض المسحوبة ما نسبته 67.83٪ من إجمالي الأصول أي مبلغ 193,037,000 دينار عربي حسابي ، وقد بلغت الموجودات لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء ما نسبته 1.87٪ أي مبلغ 5,326,000 دينار عربي حسابي ، كما بلغت صافي الأصول الثابتة مانسبته 2.93٪ أي مبلغ 8,334,000 دينار عربي حسابي . وبلغت الاستثمارات ما نسبته 8.08٪ أي مبلغ 23,005,000 دينار عربي

حسابي ، وبلغت الودائع لدى المصارف ما نسبته 14.62٪ أي مبلغ 41,601,000 دينار عربي حسابي . كما يمثل رصيد فوائد مستحقة وموجودات أخرى نسبة 2.11٪ أي مبلغ 6,012,000 دينار عربي حسابي . وقد بلغت الأرصدة النقدية لدى المصارف ما نسبته 2.56٪ أي مبلغ 7,287,000 دينار عربي حسابي .

الخصوم

2.3.2 بلغ مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي العام بتاريخ 1983/12/31 مبلغ 278,340,000 دينار عربي حسابي أي ما نسبته 97.80٪ من إجمالي الخصوم . بينما بلغت نسبة احتياطي فروق العملة والاستثمارات 1.50٪ أي مبلغ 4,267,000 دينار عربي حسابي ، وتبلغ نسبة احتياطي المساعدات الفنية 0.21٪ أي مبلغ 601,000 دينار عربي حسابي ، وتبلغ نسبة المطلوبات الأخرى 0.49٪ أي مبلغ 1,394,000 دينار عربي حسابي .

رابعاً : الدخل والانفاق

الدخل

1.4.2 بلغ إجمالي دخل الصندوق عن السنة المنتهية في 1983/12/31 مبلغ 18,252,000 دينار عربي حسابي ، مقارنة بإجمالي الدخل عن السنة المنتهية في 1982/12/31 وقدره 18,786,000 دينار عربي حسابي ، منه 8,422,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 46.14٪ فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء ومبلغ 6,105,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 33.45٪ فوائد الودائع ، ومبلغ 2,360,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 12.93٪ فوائد الاستثمارات ، أما الباقي وقدره 1,365,000 دينار عربي حسابي أو ما نسبته 7.48٪ أرباح عمليات القطع وإيرادات أخرى .

الانفاق

2.4.2 بلغ مجموع الانفاق للسنة المالية المنتهية في 1983/12/31 ، 4,309,000 دينار عربي حسابي مقارنة بمجموع الانفاق للسنة المالية المنتهية في 1982/12/31 والبالغ 3,671,000 دينار عربي حسابي ، وتمثل الرواتب والمخصصات والمنافع الأخرى البالغة 2,721,000 دينار عربي حسابي أي ما نسبته 63.14٪ من مجموع الانفاق . كما بلغت المصروفات الإدارية والعمومية مبلغ 714,000 دينار عربي حسابي أي ما نسبته 16.57٪ من مجموع الانفاق ، وبلغت نفقات استهلاك الأصول الثابتة 874,000 دينار عربي حسابي ، أي ما نسبته 20.29٪ من مجموع الانفاق .

البيانات	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
١- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٢- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٣- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٤- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٥- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٦- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٧- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٨- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٩- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
١٠- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠

البيانات الحسابية الختامية

البيانات	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
١- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٢- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٣- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٤- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٥- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٦- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٧- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٨- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٩- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
١٠- المبيعات	١٠٠٠٠٠٠٠	٩٨٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠

الميزانية العمومية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر)

(الف دينار عربي حسابي)

بيان (أ)

الأصول	ايضاح	1983	1982
صافي قروض الدول الأعضاء	(3)	193,037	111,700
موجودات لدى المصارف المركزية	(4)	5,326	5,326
الأصول الثابتة	(5)	8,334	8,968
ودائع لدى المصارف		41,601	101,423
استثمارات	(6)	23,005	27,857
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	(7)	6,012	5,266
حسابات جارية وتحت الطلب		7,287	3,626
مجموع الأصول		284,602	264,166
		=====	=====
رأس المال والاحتياطيات والخصوم			
رأس المال المصرح والمكتتب به	(8)	600,000	288,000
		=====	=====
رأس المال المدفوع	(8)	248,090	229,810
احتياطي عام	(9)	30,250	20,250
مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي العام		278,340	250,060
احتياطي فروق العملة والاستثمارات	(9)	4,267	7,154
احتياطي معونة فنية	(9)	601	3,599
مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطيات		283,208	260,813
مطلوبات أخرى		1,394	3,353
مجموع رأس المال والاحتياطيات والخصوم		284,602	264,166
		=====	=====

ان الايضاحات المرفقة من (1) الى (9) تشكل جزءا من هذه البيانات

بيان الدخل والانفاق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

(الف دينار عربي حسابي)

بيان (ب)

ايضاح	1983	1982
الدخل		
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء	8,422	4,712
فوائد الودائع	6,105	10,167
فوائد الاستثمارات	2,360	2,756
ارباح عمليات القطع والسندات	458	635
ايرادات اخرى	907	516
مجموع الدخل	18,252	18,786
الانفاق		
الرواتب والمخصصات والمنافع الاخرى	2,721	2,533
مصرفات ادارية وعمومية	714	773
استهلاك الاصول الثابتة (5)	874	365
مجموع الانفاق	4,309	3,671
فائض الدخل عن الانفاق	13,943	15,115
صافي تقييم الاصول والخصوم والعمليات	4,941	3,016
صافي فائض الدخل السنوى	9,002	12,099
المحول من الاحتياطات (9)	2,998	6,154
الدخل المقترح توزيعه :	12,000	18,253
	=====	=====
المحول للاحتياطي العام (9)	10,000	10,500
المحول لاحتياطي فروق العملة والاستثمارات (9)	2,000	7,154
المحول لاحتياطي المعونة الفنية (9)	—	599
	12,000	18,253
	=====	=====

ان الايضاحات المرفقة من (1) الى (9) تشكل جزءا من هذه البيانات

بيان مصادر واستخدامات الأموال للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر)

(الف دينار عربي حسابي)

بيان (ج)

	1983	1982
مصادر الأموال		
من العمليات :		
صافي دخل السنة	9,002	12,099
استهلاك الأصول الثابتة	874	365
	9,876	12,464
من المصادر الأخرى :		
زيادة رأس المال المدفوع	18,280	78,440
النقص (الزيادة) في ودائع لدى المصارف	59,822	(42,675)
بيع استثمارات	4,852	961
	82,954	36,726
مجموع مصادر الأموال	92,830	49,190
استخدامات الأموال		
الزيادة في قروض الدول الأعضاء	81,337	43,026
فروق إعادة تقييم الأرصدة الافتتاحية في		
1 كانون الثاني (يناير) 1983	4,887	—
الزيادة في موجودات لدى المصارف المركزية	—	100
صافي حركة الأرصدة المدينة والدائنة	2,705	418
شراء أصول ثابتة	240	3,418
مجموع استخدامات الأموال	89,169	46,962
الزيادة في الحسابات الجارية		
وتحت الطلب	3,661	2,228
	=====	=====

ان الايضاحات المرفقة من (1) الى (9) تشكل جزءا من هذه البيانات

ايضاحات حول البيانات الحسابية

(1) العملة الحسابية

بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت الحسابات الختامية بالدينار العربي الحسابي الذي حدد سعر تعادله بثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة التي يحددها صندوق النقد الدولي .

(2) السياسات المحاسبية

أ - العرف المحاسبي

تعد البيانات الحسابية الختامية وفقا للعرف المحاسبي الذي يعتمد على التكلفة الفعلية .

ب - العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقا لأسعار القطع السائدة في وقت اجراء المعاملة ، وتحول أرصدة الأصول والخصوم المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقا لأسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي . وتظهر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فروق اسعار العملات الأجنبية في بيان الدخل والانفاق .

ج - الاستثمارات

تقيم الاستثمارات (المتضمنة السندات القابلة للتداول والاوراق المالية) بسعر التكلفة .

د - الاستهلاك

يستهلك الفرق بين تكلفة البناية والأثاث وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامهما المقررة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استعمالهما المتوقعة .

هـ - تقاعد العاملين

تم تخصيص المبالغ المستحقة للعاملين حسب قواعد نظام التقاعد . وتستثمر أموال صندوق التقاعد بدرهم الامارات .

(3) قروض الدول الأعضاء

	1983	1982
(ألف دينار عربي حسابي)		
القروض المقررة للدول الأعضاء	229,593	144,868
قروض غير مسحوبة	(5,550)	(18,032)
أقساط قروض مسددة	(31,006)	(15,136)
صافي قروض الدول الأعضاء	193,037	111,700
	=====	=====

يتضمن رصيد صافي قروض الدول الأعضاء أقساط قروض مستحقة وغير مسددة تبلغ قيمتها 4,885,000 دينار عربي حسابي .

(4) موجودات لدى المصارف المركزية

تمثل هذه الموجودات مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصة من رأس المال بالعملة الوطنية وهي مودعة لدى المصارف المركزية لهذه الدول تنفيذا للبند رقم (4) من الفقرة (1) من المادة (14) من اتفاقية الصندوق .

(5) الأصول الثابتة

قدر العمر الانتاجي المتوقع للموجودات الثابتة لغرض احتساب الاستهلاك على النحو الآتي :

بنية مقر الصندوق	(15) سنة
الأثاث	(4) سنوات
المعدات والحاسب الآلي	(4) سنوات
السيارات	سنتين

(6) الاستثمارات

بلغ مجموع القيمة السوقية للاستثمارات 22,545,000 دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 .

(7) فوائد مستحقة وموجودات أخرى

ألف دينار عربي
حسابي

يتضمن :	
935	فوائد على القروض المستحقة والمتأخر سدادها
158	فوائد تأخيرية على أقساط القروض
1,093	
=====	

(8) رأس المال المصرح والمكتتب به

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1983 فقد تم زيادة رأس المال المصرح والمكتتب به من 268,000,000 دينار عربي حسابي الى 600,000,000 دينار عربي حسابي .

1983	1982	
ألف دينار عربي حسابي		
334,440	288,000	رأس المال المقرر دفعه
86,310	58,190	رأس المال غير المدفوع
248,090	229,810	رأس المال المدفوع
=====	=====	

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

لم يتم احتساب الفوائد المنصوص عليها في قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1979 على حصة جمهورية مصر العربية في رأس المال غير المسدد .

خلال السنة المالية 1983 سددت بعض الدول الأعضاء القسط الأول من حصصها في الزيادة برأسمال الصندوق

ألف دينار عربي
حسابي

1,400	المملكة الأردنية الهاشمية
400	الجمهورية العربية اليمنية
10,400	المملكة العربية السعودية
12,200	المجموع
=====	

(9) الاحتياطات

احتياطي فروق العملة والاستثمارات	احتياطي المعونة الفنية	الاحتياطي العام
(ألف دينار عربي حسابي)		
7,154	3,599	20,250
(4,887)	—	—
—	(2,998)	—
2,000	—	10,000
4,267	601	30,250
=====	=====	=====

الرصيد كما في 1 كانون الثاني
1983 (يناير)

فروق اعادة تقييم الأرصدة الافتتاحية

في 1 كانون الثاني (يناير) 1983

المحول الى بيان الدخل والانفاق

المحول من بيان الدخل والانفاق

الرصيد كما في 31 كانون الأول

1983 (ديسمبر)

تقرير مراقبي الحسابات

حضرات السادة رئيس واعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا الميزانية العمومية لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 وبياني الدخل والانفاق ومصادر واستخدامات الاموال للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 وفقا لقواعد المراقبة ، وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود والسجلات المحاسبية كما شمل اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها مناسبة .

برأينا أن الميزانية العمومية المرفقة تظهر بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي لصندوق النقد العربي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 ، وان بياني الدخل والانفاق ومصادر واستخدامات الاموال يظهران نتيجة اعمال صندوق النقد العربي ومصادر واستخدامات امواله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للاصول المحاسبية المتعارف عليها المماثلة لما اتبع في السنة السابقة .

وبرأينا ايضا أن الصندوق يمسك سجلات منتظمة وأن البيانات الحسابية الختامية المرفقة متفقة مع تلك السجلات وأن المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام النظم المأخوذ بها في الصندوق وللحدود المرسوم لها في الميزانية التقديرية .

طلال أبو غزاله وشركاه

أبوظبي في 21 شباط (فبراير) 1984

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

البيانات الحسابية الختامية لصندوق النفاذ

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

١٩٩٥ ١٩٩٤

الميزانية العمومية لصندوق التقاعد كما في

بيان (أ)

	1983/12/31	1982/12/31
	ألف درهم	ألف درهم
الأصول		
ذمم مدينة - صندوق النقد العربي	—	8,219
نقد لدى البنوك وودائع تحت الطلب	331	—
ودائع لأجل	5,704	—
شهادات وودائع	5,000	—
فوائد مستحقة غير مقبوضة	341	—
مجموع الأصول	11,376	8,219
	=====	=====
الخصوم		
ذمم دائنة للعاملين المشتركين بالنظام	193	—
صافي مساهمة الصندوق	8,051	6,737
صافي مساهمة العاملين المشتركين		
بالنظام بعد المسحوبات	1,740	943
صافي الإيرادات - بيان (ب)	1,392	539
مجموع الخصوم	11,376	8,219
	=====	=====

بيان إيرادات ومصروفات صندوق التقاعد للسنة المنتهية في

بيان (ب)

	1983/12/31	1982/12/31
	ألف درهم	ألف درهم
إيرادات النظام	1,446	539
مصروفات النظام	54	—
صافي الإيرادات - بيان (أ)	1,392	539
	=====	=====

بيان مصادر واستخدام أموال صندوق التقاعد كما في

بيان (ج)

	1983/12/31	1982/12/31
	ألف درهم	ألف درهم
مساهمات الصندوق	9,569	7,062
مساهمات العاملين المشتركين بالنظام	2,086	980
مجموع المساهمات	11,655	8,042
المسحوبات خلال السنة	1,864	362
صافي المساهمات	9,791	7,680
صافي الإيرادات - بيان (ب)	1,392	539
مجموع الأموال	11,183	8,219
	=====	=====

تقرير مراقبي الحسابات

السيد رئيس صندوق النقد العربي
أبوظبي

لقد فحصنا الميزانية العمومية لصندوق تقاعد العاملين في صندوق النقد العربي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 وبياني الإيرادات والمصروفات ومصادر واستخدام الأموال للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 وفقا لقواعد المراقبة ، وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود والسجلات المحاسبية كما شمل اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها مناسبة .

برأينا أن الميزانية العمومية المرفقة تظهر بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي لصندوق تقاعد العاملين في صندوق النقد العربي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1983 ، وأن بياني الإيرادات والمصروفات ومصادر واستخدام الأموال يظهران نتيجة أعمال صندوق تقاعد العاملين في صندوق النقد العربي وبيان مصادر واستخدامات أمواله للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها .

طلال أبو غزاله وشركاه
أبوظبي في 21 شباط (فبراير) 1984

الملحق (أ) : جداول قروض الصندوق

جدول رقم (1) القروض التي منحها الصندوق* (ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القرض	قيمتها	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	—
1979	5	16,500	11,500	—
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	84,725	97,208	15,871
المجموع	39	229,593	224,043	31,006

رقم (1)

* انظر الشكل رقم (1) في الملحق (ج) .

الملحق (ب) : جداول عامة

جدول رقم (1)
رأسمال الصندوق المدفوع والمكتتب به كما في 1983/12/31
(مليون دينار عربي حسابي)

الاسهم	المدفوع	المكتتب به	الدولة
220	5.40	11.00	الأردن
720	15.00	36.00	الإمارات العربية
180	4.00	9.00	البحرين
300	5.00	15.00	تونس
1200	25.84	60.00	الجزائر
1800	48.40	90.00	السعودية
500	10.00	25.00	السودان
400	4.00	20.00	سوريا
180	4.00	9.00	الصومال
1200	38.00	60.00	العراق
180	4.00	9.00	عمان
480	10.00	24.00	قطر
1200	25.00	60.00	الكويت
260	5.00	13.00	لبنان
600	9.30	30.00	ليبيا
1200	6.75	60.00	مصر
700	10.00	35.00	المغرب
180	4.00	9.00	موريتانيا
240	10.40	12.00	اليمن الشمالي
180	4.00	9.00	اليمن الجنوبي
80	—	4.00	فلسطين
12000	248.09	600.00	المجموع

جدول رقم (2)
أنواع القروض التي منحها الصندوق*

السنة	عدد القروض					المجموع
	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري**	
1978	2	—	—	—	—	2
1979	4	—	1	—	—	5
1980	2	1	—	1	—	4
1981	6	1	2	1	—	10
1982	5	—	2	1	—	8
1983	4	1	—	2	3	10
المجموع	23	3	5	5	3	39

* انظر الشكل رقم (2) في الملحق (ج) .

** أضيف هذا التسهيل خلال عام 1981 الى القروض التي يمنحها الصندوق .

جدول رقم (3)
قروض الصندوق موزعة على السنوات 1978-1983*
(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض	تاريخ القرض
1978			
مصر	تلقائي	4,688	78/ 8/14
السودان	تلقائي	1,875	78/ 8/16
1979			
موريتانيا	تلقائي	750	79/ 1/17
المغرب	تلقائي	1,875	79/ 2/ 6
سوريا	تلقائي	750	79/ 4/19
السودان	تلقائي	1,875	79/ 9/29
السودان	ممتد	11,250	79/10/18
1980			
موريتانيا	تلقائي	750	80/ 2/26
موريتانيا	عادي	4,500	80/ 4/28
الصومال	تلقائي	1,500	80/ 6/14
السودان	تعويضي	5,000	80/11/10
1981			
اليمن الجنوبي	تلقائي	2,940	81/ 1/18
المغرب	تلقائي	1,875	81/ 2/16
المغرب	ممتد	31,850	81/ 4/19
المغرب	تلقائي	3,600	81/ 6/22
اليمن الجنوبي	عادي	8,820	81/ 7/23
المغرب	تعويضي	9,800	81/ 8/ 8
الصومال	تلقائي	1,440	81/ 8/20
الصومال	ممتد	12,740	81/ 8/20
السودان	تلقائي	1,875	81/12/15
اليمن الشمالي	تلقائي	3,675	81/12/31
1982			
السودان	ممتد	5,000	82/ 3/25
السودان	تلقائي	3,600	82/ 5/ 3
موريتانيا	تلقائي	2,190	82/ 5/ 8
المغرب	تلقائي	1,875	82/ 5/19
سوريا	تلقائي	2,940	82/ 8/ 5
موريتانيا	ممتد	8,240	82/ 9/23
اليمن الشمالي	تلقائي	3,675	82/11/ 2
اليمن الجنوبي	تعويضي	3,920	82/12/22
1983			
الأردن	تلقائي	3,990	83/12/ 1
الأردن	تبادل تجاري	1,960	83/12/ 1
السودان	تلقائي	1,875	83/ 3/28
السودان	تعويضي	4,800	83/ 3/ 2
سوريا	تبادل تجاري	3,000	83/10/25
العراق	تلقائي	27,930	83/ 2/ 5
العراق	تعويضي	27,000	83/ 9/13
موريتانيا	تلقائي	750	83/ 7/21
اليمن الشمالي	عادي	9,500	83/12/25
اليمن الجنوبي	تبادل تجاري	3,920	83/ 6/27

* انظر الشكل رقم (3) في الملحق (ج) .

جدول رقم (4)
قروض الصندوق بحسب الدول المقترضة كما هي في 1983/12/31 *
(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	عدد القروض	أنواعها	قيمتها الاجمالية	المسحوب	غير المسحوب	المسدد	الرصيد بذمة الدولة
الاردن	2	(1) تلقائي	5,950	5,950	—	—	5,950
السودان	9	(1) تبادل التجاري	37,150	37,150	—	6,250	30,900
سوريا	3	(5) تلقائي (2) تعويضي (2) ممتد	6,690	6,690	—	750	5,940
الصومال	3	(2) تلقائي (1) تبادل تجاري	15,680	15,680	—	2,220	13,460
العراق	2	(2) تلقائي (1) ممتد	54,930	54,930	—	—	54,930
مصر	1	(1) تلقائي (1) تعويضي	4,688	4,688	—	4,688	—
المغرب	6	(1) تلقائي	50,875	50,875	—	11,350	39,525
موريتانيا	6	(4) تلقائي (1) تعويضي (1) ممتد	15,430	15,430	1,750	2,625	12,805
اليمن الشمالي	3	(4) تلقائي (1) عادي (1) ممتد	13,050	13,050	3,800	918	12,132
اليمن الجنوبي	4	(2) تلقائي (1) عادي	19,600	19,600	—	2,205	17,395
		(1) تلقائي (1) عادي (1) تعويضي (1) تبادل تجاري					
المجموع	39		229,593	224,043	5,550	31,006	193,037

* انظر الشكل رقم (4) في الملحق (ج) .

جدول رقم (5)
بيان الاكتتاب المدفوع والقروض الممنوحة*
(ألف دينار عربي حسابي)

83/12/31	82/12/31	81/12/31	80/12/31	79/12/31	78/12/31	البيان
248,090	229,810	151,370	131,546	118,366	67,041	اجمالي المدفوع من الاكتتاب
						المدفوع بالعملات المحلية والمودع بالمصارف
5,326	5,326	5,226	5,226	4,966	4,966	المركزية للدول الاعضاء
242,764	224,484	146,144	126,320	113,400	62,075	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل
84,725	31,440	78,615	11,750	16,500	6,563	القروض الممنوحة من الصندوق خلال العام
34.90	14.01	53.79	9.30	14.55	10.57	نسبة القروض الممنوحة خلال العام الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)
81.80	57.79	70.36	24.29	20.34	10.57	نسبة صافي القروض المتراكمة الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)

* انظر الشكلين رقم (5) و (6) في الملحق (ج) .

جدول رقم (6)
أسعار الفائدة التي يتقاضاها صندوق النقد العربي
(نسبة مئوية سنوية)

السنة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السنة الأولى	3.75	4.95	5.20
2-1	4.25	5.25	5.50
3-2	4.75	5.55	5.80
4-3	—	5.85	6.10
5-4	—	—	6.40
6-5	—	—	6.70
7-6	—	—	7.00

جدول رقم (7)
نشاط المعونة الفنية : التدريب
1983

مدة التدريب	موضوع التدريب	الجهة التي هيأت فرصة التدريب	عدد المستفيدين من المعونة	الجهة التي ينتسب اليها المتدرب
3 أشهر	أ (اصدار العملة وأعمال الخزينة	البنك المركزي الأردني	3	1 - مصرف اليمن
3 أشهر	ب (التفتيش الداخلي			
3 أشهر	جـ) الحسابات العامة			
3 أشهر	أ (الشؤون الادارية	مصرف سوريا المركزي	4	
3 أشهر	ب (أسعار العملات			
3 أشهر	جـ) العلاقات الخارجية			
3 أشهر	د (الرقابة على النقد			
شهر واحد	صيرفة تجارية عامة	بتوسط البنك المركزي الاردني تم التدريب لدى البنك العربي - عمان	1	2 - البنك الاهلي اليمني
شهر واحد	صيرفة متخصصة	بنك الاسكان الاردني - عمان بتوسط مصرف سوريا المركزي تم التدريب لدى :	1	
شهر واحد	صيرفة تجارية عامة	المصرف التجاري السوري - دمشق	1	
شهر واحد	صيرفة متخصصة	مصرف التسليف الشعبي - دمشق	1	
شهر واحد	أ (الاصدار والخزينة	البنك المركزي الاردني	2	3 - البنك المركزي اليمني - صنعاء
شهر واحد	ب) المراجعة والتفتيش			
شهر واحد	الرقابة على البنوك	بنك الكويت المركزي	1	
شهر واحد	أ (الحسابات المركزية	مصرف سوريا المركزي	2	
شهر واحد	ب) الحسابات الجارية			
شهر واحد	أ (حسابات القروض	بنك السودان	2	
شهر واحد	ب) الدين العام			
شهران	جدولة الديون	بنك السودان	1	4 - البنك المركزي الصومالي
اسبوعان	الحسابات والحاسب الآلي	مركز التدريب المصرفي - البحرين	1	
عشرة أيام	تطوير بورصات الأوراق المالية وكيفية اعلان الأسعار في البورصة	مؤسسة التنظيم العلمي (سوجينور) الفرنسية	6	5 - بورصة القيم المنقولة في تونس

ملاحظة : بعد اكتمال كل اجراءات التدريب ، تعذر على احد مرشحي مصرف اليمن الالتحاق ، وستنفذ مشاركة مرشح البنك المركزي الصومالي في الدورة المخصصة له خلال شهر شباط (فبراير) 1984 .

جدول رقم (2) تكوين مجلس المديرين التنفيذيين

السيد سعيد أحمد غباش
(الامارات)

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

المديرون التنفيذيون :

الدول التي يمثلونها :

السيد طارق الخطيب
(العراق)

الجمهورية العراقية
جمهورية السودان الديمقراطية

السيد عبد الله الكاز
(الامارات)

دولة الامارات العربية المتحدة
دولة الكويت

السيد بشير علي خلاط
(ليبيا)

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
الجمهورية التونسية
المملكة المغربية
الجمهورية الاسلامية الموريتانية

السيد علي صالح الصقير
(السعودية)

المملكة العربية السعودية

السيد حسين عابد
(الجزائر)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد نسيم صليبا
(لبنان)

الجمهورية اللبنانية
الجمهورية العربية السورية
المملكة الاردنية الهاشمية
فلسطين

السيد عبد الله داوود عبد الله
(عمان)

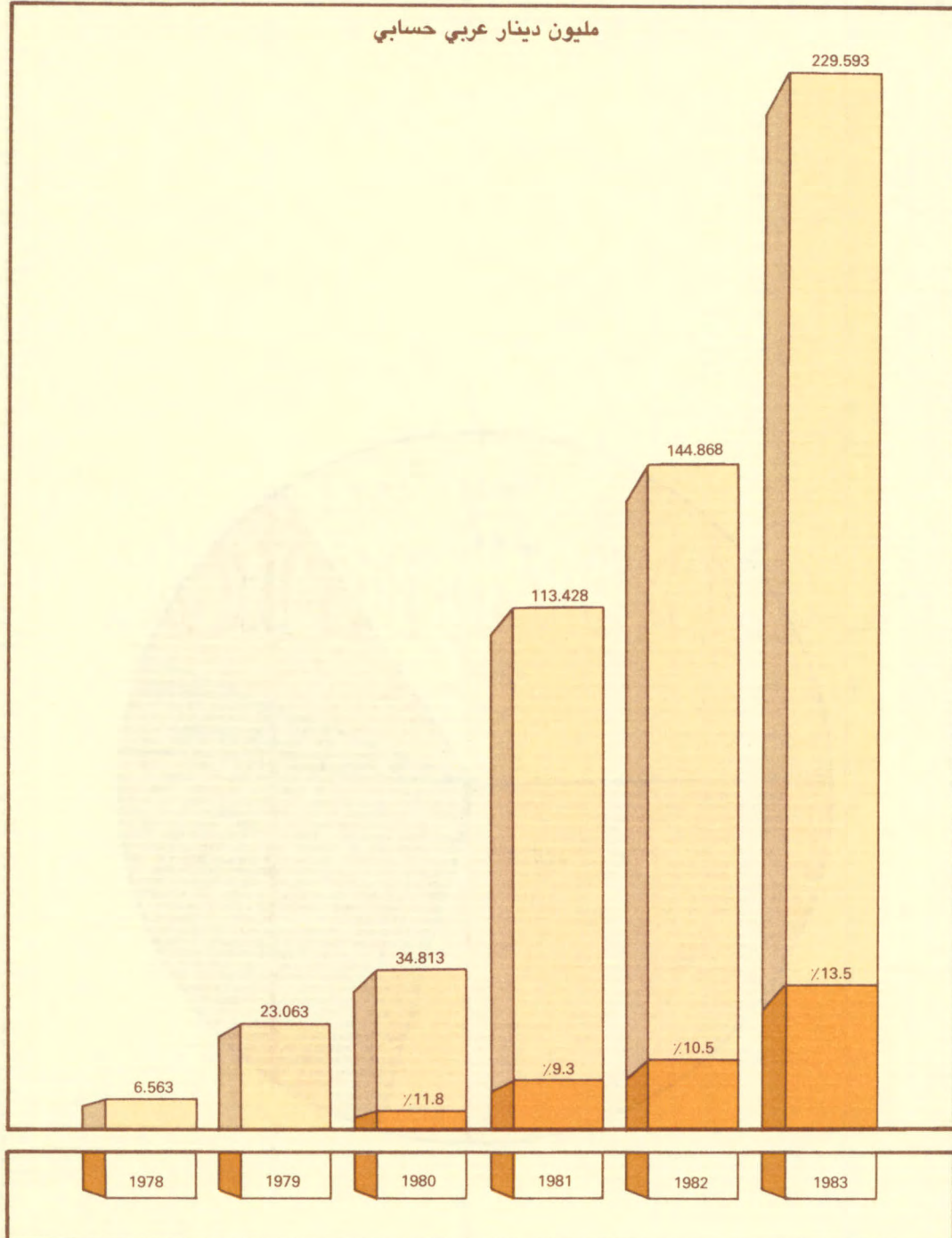
سلطنة عمان
دولة البحرين
دولة قطر

السيد احمد السماوي
(اليمن الشمالي)

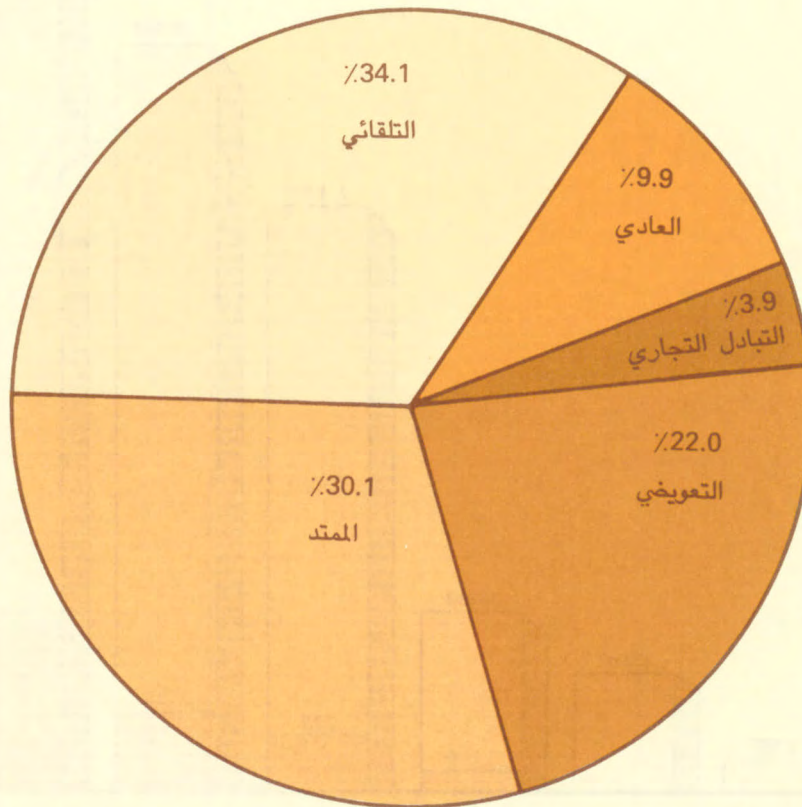
الجمهورية العربية اليمنية
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
جمهورية الصومال الديمقراطية

الملحق (ج)
أشكال بيانية

شكل رقم (1)
المجموع التراكمي للقروض الممنوحة
ونسبة المسدد منها 1983-1978



شكل رقم (2)
النسب المئوية لأنواع القروض التي منحها الصندوق
حتى 1983/12/31



شكل رقم (3)
توزيع القروض المفتوحة
بأنواعها المختلفة 1978-1983*

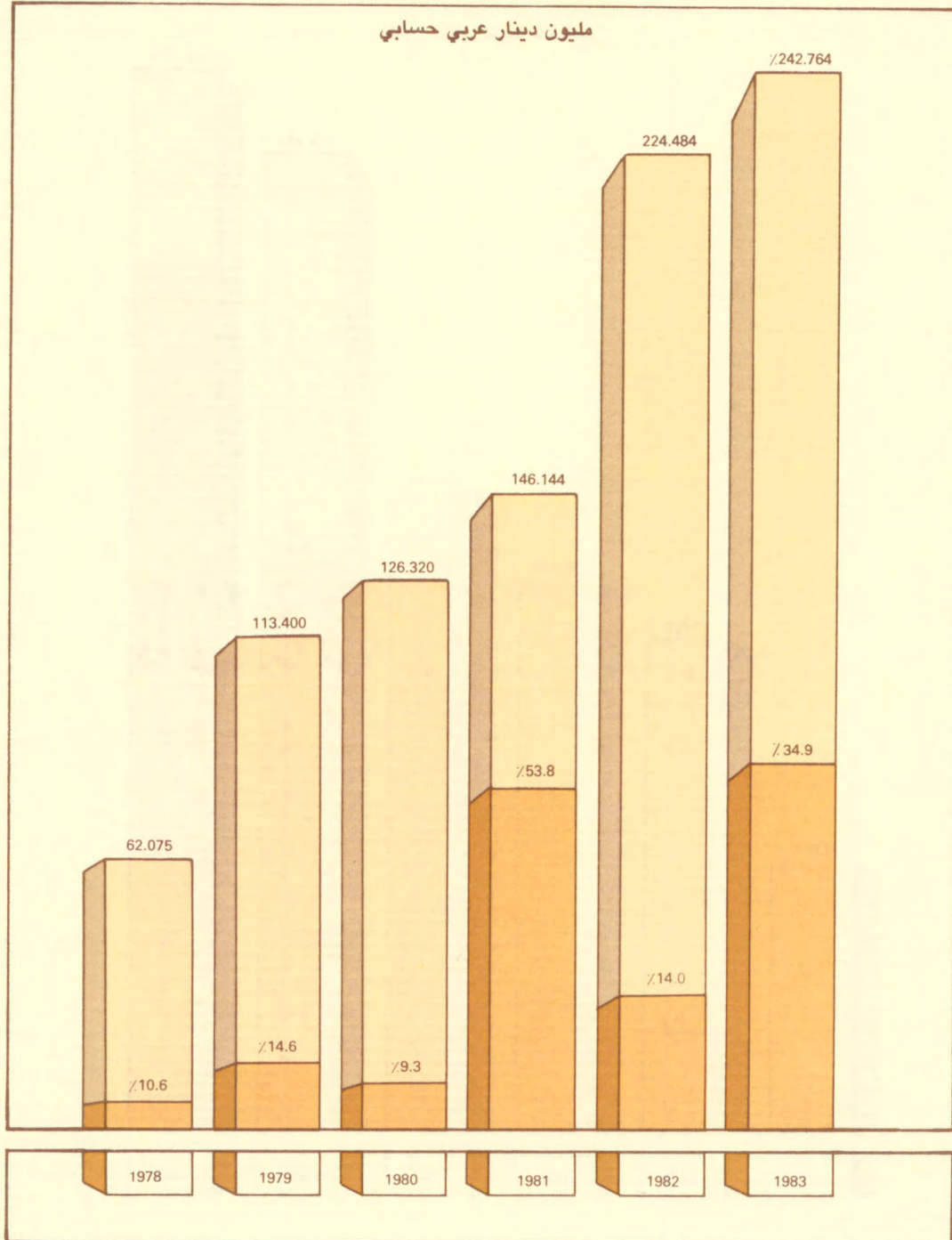


شكل رقم (4)
توزيع القروض الممنوحة على الدول
المقتضية كما في 1983/12/31

مليون دينار عربي حسابي



شكل رقم (5)
نسبة القروض الممنوحة خلال
العام لرأس المال المدفوع بعملات
قابلة للتحويل 1983-1978



شكل رقم (6)
نسبة صافي القروض التراكمية الى
رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل
1983-1978

